

الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط: قراءة في إعادة التوضع الاستراتيجي بعد

العام ٢٠٢٤

وسام صالح عبد الحسين

قسم علم الاجتماع/ كلية الاداب/ جامعة بابل

wissamsaleh50@yahoo.com

تاريخ نشر البحث: ٢٠٢٥/١٢/٢٢

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١١/٦

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٩/ ١٨

المستخلص

تُعدّ منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق حساسية في الإدراك الجيوستراتيجي الروسي، لما تتمتع به من موقع جيوبولتيكي يربط بين ثلاث قارات ويشكّل محوراً لتقاطعات الطاقة والممرات البحرية العالمية. فاعتبرتها ركناً بنيوياً في رؤيتها لإعادة تشكيل النظام الدولي باتجاه تعددية الأقطاب، بما يضمن تحقيق مصالحها الاستراتيجية وتعزيز مكانتها كقوة كبرى منافسة للغرب. لذلك عملت روسيا على توظيف عناصر قوتها لفرض حضورها في شرق المتوسط بوصفه فضاءً اختبارياً لمدى قدرتها على استعادة الدور العالمي المفقود بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد مثّل التدخل العسكري في سوريا منذ عام ٢٠١٥ نقطة التحول المفصلية في هذا المسار، إذ استطاعت موسكو عبره أن تفرض نفسها فاعلاً مركزياً في معادلات الصراع الإقليمي، مستخدمة القوة العسكرية كأداة لإعادة ضبط إيقاع التحولات التي أفرزتها ثورات “الربيع العربي”، ولضمان بقاء النظام السوري المتحالف معها ضمن مقاربة تستند إلى مبدأ استقرار الدولة ومحاربة الإرهاب.

جسدت الساحة السورية، بذلك، نقطة الشروع في استراتيجية التمكين الروسي في الشرق الأوسط، ومعبراً لتعزيز حضورها العسكري والاقتصادي في البحر المتوسط، بترسيخ وجودها الدائم في قاعدتي طرطوس واللاذقية. كما يمكن تمييز هدفين رئيسيين في السلوك الاستراتيجي الروسي: أولهما، تثبيت التمرکز العسكري في سوريا لضمان استدامة المصالح الروسية بغض النظر عن مآلات النظام السياسي المحلي؛ وثانيهما، توسيع النفوذ الاقتصادي بالتحكم بممرات الطاقة والبحار الدافئة، بما يعزز موقعها كمورد رئيس للطاقة في المنطقة. وعليه، فقد غدت منطقة شرق المتوسط أحد أهم ركائز إعادة التوضع الاستراتيجي الروسي بعد عام ٢٠٢٤، لاسيما في رغبة موسكو من تحويل حضورها العسكري إلى نفوذ سياسي واقتصادي بالقدر الذي يرسخ من موقعها فاعلاً محورياً في معادلات الأمن الإقليمي.

الكلمات الدالة: الاستراتيجية، روسيا، شرق المتوسط، التوضع الاستراتيجي.

The Russian Strategy in the Eastern Mediterranean: A Study of Strategic Positioning after 2024

Wisam Saleh Abdul Hussein

Department of Sociology / College of Arts / University of Babylon

Abstract

The Eastern Mediterranean region is regarded as one of the most sensitive areas in Russia's geostrategic perception, owing to its geopolitical position that connects three continents and serves as a crossroads for global energy routes and maritime passages. Moscow has long recognized the exceptional significance of this region, considering it a structural pillar in its vision to reshape the international order toward multipolarity—an order that secures its strategic interests and reinforces its status as a major power capable of challenging the West.

The Syrian arena thus became the launching point for Russia's empowerment strategy in the Middle East and a gateway for strengthening its military and economic presence in the Mediterranean through the consolidation of permanent bases in Tartus and Latakia, and second, the expansion of economic influence by controlling energy corridors and warm-water routes—thereby reinforcing its position as a primary energy supplier in the region. Consequently, the Eastern Mediterranean has emerged as one of the key pillars of Russia's strategic repositioning after 2024, particularly as Moscow aspires to convert its military presence into enduring political and economic influence.

Keywords: Strategy, Russia, Eastern Mediterranean, Strategic Positioning.

١. المقدمة

تعد منطقة شرق المتوسط جيوبوليتيكا من أكثر المناطق الجيوسياسية ثباتاً ورسوخاً في المدرك الاستراتيجي الروسي، فقد ظل هذا الإقليم الذي يتموضع استراتيجياً وسط المياه الدافئة محط اهتمام القادة الروس منذ زمن بعيد؛ لأنه يمثل خط الشروع لأن يكون لها دوراً مهماً في الشرق الأوسط إلى جانب أهميته منصةً للتحكم بالاقتصاد العالمي، لذلك أدرك الروس ما لهذه المنطقة من قيمة استراتيجية هامة في العالم وبالأخص بعد تزايد حجم الاكتشافات الواسعة في موارد الطاقة المختلفة لتدخل بقوة إلى ساحة صراعاتها طرفاً دولياً يسعى إلى تعزيز مكانته الدولية بها، بمعنى أدق أن وزن روسيا وتقلها العسكري والجيوسياسي حتم عليها أن تكون طرفاً يفرض التدخل بالقوة على رقعة المياه الدافئة التي تعد المدخل لإعادة مكانتها العالمية التي من الممكن أن تصاغ به فلسفة نظام عالمي متعدد الأقطاب بأدائها الاستراتيجي الذي انفذته إمكاناتها ومصالحها بهذه المنطقة الحيوية.

يعني هذا أن شرق المتوسط تمثل منطقة مصالح استراتيجية ترتبط بتعزيز مكانة روسيا في النظام الدولي، وأن ضمان تلك المصالح سيدفعها في المستقبل إلى توظيف مختلف مقومات القوة نحو النفوذ والتمدد فيها على وفق استراتيجية الاختيارات البديلة المقترحة للتعامل مع سوريا الجديدة بعد بشار الأسد أو التوجه نحو ليبيا أو التعاون مع تركيا، لذا لاغرابة في أن نجدها نشطة دبلوماسياً واقتصادياً وبشكل أكبر عسكرياً وبالقدر الذي جعل من تكتيكاتها واستراتيجياتها نافذة باتجاه ثبات رؤية استراتيجية مفادها أن روسيا لديها القوة الكافية في إحكام وجودها وفرض قوتها في هذه المنطقة المهمة بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام.

١. ١. أهمية البحث: تكشف قيمة منطقة شرق المتوسط في الاستراتيجية الروسية عن مكنن أهمية دراستنا، التي حاولت أن تبرز مدى تأثيرها إقليمياً له من المكاسب ما يدفع صانع القرار الاستراتيجي الروسي إلى ضرورة انتشار القوة فيه بقصد حيازة الكم الهائل من الاهداف الاستراتيجية التي تضمن لروسيا قوة طامحة تسعى لإعادة مكانتها في بنية النظام الدولي، لذا تيقن الروس أن أهمية التواجد بالمنطقة انما هو لتقليل التكاليف المترتبة عليها في حال ابتعادها عنها وهو ما مثل نقطة اتفاق في دوائر التفكير الاستراتيجي؛ لأنه سيصب في النهاية على استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية وبما يتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين الذي يجب أن يمنح روسيا قوة تأثير عالمية في المجالات الامنية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها

١. ٢. مشكلة البحث: تدرك القيادة الروسية على مختلف مستوياتها/ مؤسساتها أن شرق حوض البحر الأبيض المتوسط له من الأهمية الاستراتيجية مالا يمكن الاستغناء عنه، وهو ما دفعها إلى فرض نفسها كدولة امر واقع لها استراتيجيات كبرى جعلها تتحكم بالتطورات الإقليمية في المنطقة ككل، فتحالفاتها/علاقاتها الإستراتيجية الممزوجة بقوة السياسات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية مكنها من ان تحافظ على وجودها في المنطقة كطرف فاعل له قوة التأثير على الدول الإقليمية والدول الكبرى وحتى الولايات المتحدة، وهذا ما أكدته محوريات مكانتها في كل فضاء استراتيجي تجد فيه روسيا موقعا سواء في هذه المنطقة المهمة بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام. لذلك تحتم علينا لغة التحليل العلمي تحليل الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط باستمرار تواجدها في سوريا بدلالة إعادة التوضع الاستراتيجي فيها برغم من سقوط نظام حليفها بشار الأسد. ويعد هذا بحد ذاته محاولة علمية نستقرأ بها الأثر الروسي بإثارة تساؤل مركزي؛ كيف تسعى القيادة الروسية إلى توظيف الاستراتيجية الشرق متوسطة في دعم حضورها في سوريا؟ وما الدوافع التي تدفعها إلى إعادة التوضع الاستراتيجي فيها بعد سقوط حليفها الأسد؟ وهل سيعزز ذلك من مكانتها الدولية؟ تمثل هذه التساؤلات جوهر إشكالية دراستنا، ونسعى إلى قراءتها وتحليلها استراتيجيا بغية التعرف على ما تكتفه من دلالات تساعدنا في كشف واقع الاستراتيجية الروسية ومستقبله في الشرق المتوسط عبر البوابة السورية التي ضمنت لها التواجد والحضور في أحد أبرز الفضاءات الاستراتيجية في العالم والشرق الأوسط على حد سواء.

١. ٣. فرضية البحث: تحاول دراستنا إثبات فرضية: أن شرق المتوسط فضاء جيوبوليتيكي/جيوستراتيجي يمثل بحسب تفكير القيادات الروسية عمقا استراتيجيا تدام به فاعلية انتشار القوة بمختلف انواعها لضمان الاهداف الكبرى في البيئة الدولية، وهنا نفترض ثبات رؤية استراتيجية انه كلما عملت روسيا على ترصف امكانات قوتها خدمة لمصالحها الشرق متوسطة، مما يسهم حتما بتوالد مكاسب تمكن روسيا من استعادة مكانتها الدولية بالشكل الذي يتيح لها تأدية مهام إقليمية دولية أكبر.

١. ٤. منهجية البحث: اعتمدت دراستنا بشكل أساس المنهج الإستقرائي، الذي من بين فضائله تزويد الباحث بفسح متعددة من التأمل والتفكير والتفحص لحقائق الارتباط، والاستنتاج العلمي الدقيق. وتطلبت دراستنا الإستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد أسس وصف الأحداث وتحليلها بلغة الموضوعية بعيداً عن التحيز لموقف، وما يؤسس من منافذ سماح لطرح آراء عملية تعزز رصانة أية دراسة. والنقيد به في معرفة ما أنتجته

الاستراتيجية الروسية بحضورها المهم في المنطقة من مخرجات لها أهمية في معرفة الدوافع التي تدفع بالقادة الروس إلى إعادة التوضع في سوريا واثراً على مكانة بلدهم في الحاضر والمستقبل.

١. ٥. هيكليّة البحث: إلى جانب المقدمة توزع البحث على ثلاث مباحث؛ تناول المبحث الأول في دراسته الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة شرق المتوسط. أما المبحث الثاني فتركز على الدوافع الجيوستراتيجية المحركة لتوجه القيادة الروسية إلى منطقة شرق المتوسط. وتناول المبحث الثالث مكاسب الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط وممكنات إعادة التوضع الاستراتيجي في المنطقة بعد العام ٢٠٢٤. ثم جاءت الخاتمة التي تضمنت نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة شرق المتوسط.

تعد منطقة شرق المتوسط حلقة وصل بين ثلاث قارات (أوروبا، آسيا، أفريقيا)، وتضم واجهات بحرية حيوية، موانئ استراتيجية، وممرات ملاحية تجعلها نقطة محورية للتجارة والطاقة والعمليات العسكرية العابرة للقارات هي من الناحية الجيو استراتيجية المهمة تُشكّل حلقة تنافسية متعددة الأطراف [٣:١] تشمل هذه المنطقة جيوبولتيكا على عدة دول هي: قبرص و(إسرائيل) وتركيا واليونان ومصر والأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية [٢:٢]. وقد تبوّأت هذه المنطقة موقعاً استراتيجياً مهماً، من حيث إنها تعد مركزاً للنقل التجاري، ويؤمن عبرها الوصول إلى المحيط الهندي مروراً بقناة السويس. وتعدّ مجالاً للتجارة البحرية بنسبة ٣٠% ورصيداً قوياً في معادلات الصراع الإقليمية والدولية [٣:١٦٦]. لذلك نجدتها تحظى باهتمام صانعي السياسات والخبراء في مجال تحليل السياسات الإقليمية لأنها جيو سياسياً تتميز بالصراع أكثر من التماسك والاستقرار، ولعل حالة الحرب السورية المستمرة التي جرّت أحداثها العديد من البلدان إلى المشاركة العسكرية النشطة خير دليل على ذلك، زيادة على استدامة حالة الصراعات النشطة كالحالة بين لبنان وفلسطين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وكذا الحال مع ثبات العلاقات الهشة النشطة كالحالة مع تركيا واليونان [٤:١].

لذا ليس غريباً أن تتصف هذه المنطقة -كما الحال مع عموم مناطق البحر الأبيض المتوسط كله- بكونها إقليم يُمنع بها استقرار حالة الصراع التي غالباً ما تنتهي بصدامات إقليمية ودولية. وهو ما جعلها منطقة تُعرف عن نفسها جيوبولتيكا أنها موقعاً جيو استراتيجياً خصباً للعديد من الصراعات والحروب بفعل عدة عوامل مهمة، تتمثل أهمها برغبة القادة الحريصين إقليمياً ودولياً على توسيع سلطتهم السياسية، والاستيلاء على ثروة الأراضي المجاورة أو فرض الإيمان والممارسة لدين واحد بالقوة، وأن أرضها هي ميدان لعمليات الاستعمار وإنهاء الاستعمار، ومن ثم فهي لا تزال إلى اليوم مكاناً للنضالات السياسية والاجتماعية المستمرة التي تهم جميع دول العالم وتقلقهم، وسبق الحال على ما هو عليه في احتكام الدول المتصارعة فيه إلى اتفاقيات وتحالفات متحركة بين الدول تنبأ المراقب إلى ثبات خطوط الصدع السياسي والاجتماعي [٢:٧].

وتناغماً مع ما تقدم يعزو الكثير من الباحثين إلى أن كثرة الصراعات والحروب في هذه المنطقة هي بسبب قيمة الموارد الاقتصادية فيها وخاصة في مجالي النفط والغاز التي مثلت عاملاً رئيساً لاستدامة حالة الصراع

الدولي فيها، الذي اشتد أكثر بعدما عدت كمنطقة استراتيجية غنية بمادتي النفط والغاز في أواخر القرن العشرين، فبحسب تقرير لهيئة المسح الجيولوجية الأمريكية عام ٢٠١٠ اتضح وجود ٣٤٥٥ مليار متر مكعب من الغاز و١,٧ مليار برميل من النفط في هذه المنطقة، تتراوح قيمتها ما بين ٧٠٠ مليار دولار و٣ تريليونات دولار على حسب أسعار الخام المتغيرة، وقد حددت هيئة المسح تلك أماكن تواجد الغاز الطبيعي قبالة سواحل غزة ولبنان و(إسرائيل) ومصر وسوريا ومصر[٥:٥] وبذلك فقد أضاف اكتشاف موارد الغاز البحرية في شرق البحر المتوسط مزيداً من التعقيد على منطقة شابتها صراعات تعود إلى عقود من الزمن. وقد تسببت تدريجياً بإعادة تشكيل الاصطفافات بين الدول الكبرى ودول المنطقة وأطلقت ديناميكيات إقليمية جديدة في شرق البحر الأبيض نحو مزيد من الصراعات[٥:٦].

اضف إلى ذلك أن سبب صراعات المنطقة الرغبة بالسيطرة على موطئ قدم على سواحلها، فمن الناحية الجيو استراتيجية تطل منطقة شرق المتوسط على ثلاث قارات: آسيا و أوروبا وإفريقيا، ما جعلها تمثل أحد أبرز نقاط مرور النفط والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى دول أوروبا ودول العالم الغربي الكبرى التي منحتها أهمية استثنائية أكبر وخاصة عقب اكتشاف الغاز الطبيعي في خليج السويس ثم دلتا النيل، وشمال الإسكندرية وبورسعيد، مما شجع عمليات التنقيب عن الغاز قبالة ساحل غزة، ثم في المياه في جنوب ساحل الشام قبالة ميناء عسقلان وبعدها اكتشفت قبرص عدة حقول بحرية تكفي لتلبية الطلب الداخلي والتصدير بكميات محدودة، لذلك نقول: إن مميزات جيوبولتيك شرق المتوسط يضعها على صفيح ساخن يجعلها بين الوقت والآخر مرشحة للتصاعد بسبب تنازع الارادات الإقليمية والدولية وهو ما يجعل احتمالية نشوب حرب في المنطقة بين مدة وأخرى واردة، طالما أن دول المنطقة والدول الكبرى المتدخلة فيها غير راغبة في عدم التفريط بمادتي الغاز الطبيعي والنفط وباقي الثروات الطبيعية الأخرى[٣:٧].

ما تقدم يشير إلى أن جيوبولتيك شرق المتوسط سيبقى منطقة صراع وحروب، وما يضيفي على استدامتها تعقيداً هو تدخل الولايات المتحدة والدول الكبرى لاسيما روسيا والصين وباقي الدول الإقليمية الرائدة في ضمان مصالحها الحيوية، ما جعل من تلك التدخلات سبباً رئيساً لعقم حل مشكلات المنطقة وتتابع أزماتها الخطيرة مع كل تغير سياسي يولد أثراً كبيراً على واقع المنطقة ككل. لذا ليس من المصادفة أو التخمين تبني مقاربة علمية تفترض إدارة الأزمات وتسويتها في ظل طموح الدول المتصارعة على رقعتها الجيوبولتيكية، ورغبة كل دولة في أن تصبح من الناحية الاقتصادية مركزاً رئيساً لنقل الطاقة من الشرق إلى الغرب وتحديداً من أسواق الشرق الأوسط وآسيا إلى أوروبا، فثبات مثل هكذا تفكير استراتيجي يفرض علينا تصور أن هناك ثمة تدافع سياسي يحاول به الأطراف المتنافسين الآخرين تحييد مثل تلك الرغبة نحو تقويضها[١:٨]. وهذا ما نلمسه في تحليل واقع البيئة الصراعية للمنطقة، فهناك صراعات معلنة ظاهرة على رقعتها الجيو استراتيجية، وللدول مثل اليونان وتركيا وإسرائيل ومصر أثر رئيس في هذا المجال، وكذلك إيران وروسيا وسوريا والاتحاد الأوروبي، وإيطاليا وفرنسا اللتان توجد لهما شركات طاقة في المنطقة ولديهما حصص كبيرة فيها، والأهم فلدَى القوة العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة أثر أكبر في هذا الشأن، ولا يمكن أن نغفل تحركات دولة الصين بمبادرة الحزام والطريق[٩:٧]. وبما أن الأمر يرتبط بروسيا، فقد شكّل إقليم شرق البحر المتوسط محوراً دائماً للاهتمام الجيوسياسي الروسي

منذ قرون، تعاقبت عبرها طموحات القياصرة والحكّام في تحقيق تموضع استراتيجي ضمن "المياه الدافئة". فقد نظرت الإمبراطورة كاترين الثانية (١٧٦٢-١٧٩٦) إلى هذا الإقليم باعتباره بوابةً نحو آسيا، ومفتاحاً لتمكين روسيا من النفاذ إلى الشرق الأوسط، ومنصةً للتحكم في مفاصل الاقتصاد العالمي. وما زال هذا الإدراك يحتل موقعاً مركزياً في التصور الاستراتيجي الروسي المعاصر، الذي شهد تصاعداً ملحوظاً في الاهتمام بالمنطقة بفعل متغيرين رئيسيين: أحدهما، الكشف قبل نحو عقدين عن الاحتياطات الضخمة من الموارد الهيدروكربونية في شرق المتوسط؛ والآخر صعود فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٠، وإعلانه في عام ٢٠١٥ ما يُعرف بـ(العقيدة البحرية الروسية)، التي تهدف إلى توسيع نطاق النفوذ البحري الروسي من الإطار الإقليمي المحدود إلى "المياه الزرقاء العالمية" عبر بوابة البحر المتوسط. [٧:١٠].

بإزاء ذلك تعد روسيا الاتحادية أحد أهم الفاعلين في صراعات منطقة شرق المتوسط، التي عدت خط شروع لها له أثر في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١، وتحديدًا عندما شعر القادة الروس أنهم تعرضوا للتهيش في المسائل المتعلقة بمستقبل المنطقة كلها [١١:١٣١]. وهو ما دفعها بعد ذلك إلى التدخل بحزم وقوة في أحداث سوريا عام ٢٠١٥، التي مثلت فاعلية عودتها قوة دولية فاعلة وطرفاً رئيساً في الشرق الأوسط. وعدّ العديد من المحللين التدخل في سوريا جزءاً من استراتيجية روسية جديدة لاستعادة مستوى النفوذ الإقليمي الذي حظي به الاتحاد السوفيتي من قبل وخطوة نحو استعادة وضع القوة العظمى العالمية، متخلية عن أدائها الاستراتيجي الذي كانت تشق به طريقها بهدوء إلى المنطقة منذ سنوات، إذ أتاحت لها كل من الاضطرابات في سوريا والربيع العربي الفرصة لزيادة تواجدها في المنطقة وصاحب ذلك زيادة سريعة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية الروسية في جميع أنحاء المنطقة [١٢:١].

اتبعت روسيا نهجاً استراتيجياً مدروساً مكنها من ترسيخ حضورها فاعلاً رئيساً وواقعاً مفروضاً في معادلة الصراع في شرق المتوسط. وقد أحسنت موسكو استثمار مرحلة الانكفاء الأميركي عن الشرق الأوسط في مدة إدارة الرئيس باراك أوباما، في تبني واشنطن لاستراتيجية "التحول نحو آسيا" الهادفة إلى إعادة توازن القوى بعد اختلاله نتيجة الصعود الصيني المتسارع اقتصادياً وعسكرياً على المستويين الإقليمي والدولي. لقد سعت روسيا إلى توسيع نطاق نفوذها في المنطقة، مستغلة الفراغ الاستراتيجي الذي خلفته الولايات المتحدة لتعزيز موقعها الجيوسياسي وإعادة رسم ملامح التوازن الإقليمي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية طويلة الأمد. ولتعزيز مكانتها فاعلاً رئيساً في منظومة الأمن الإقليمي، تبنت روسيا منذ تدخلها العسكري في سوريا عام ٢٠١٥، لدعم نظام بشار الأسد، نهجاً استراتيجياً يعكس تحولاً نوعياً في سياستها الخارجية. فقد شكل ذلك التدخل مفاجأة للمراقبين، نظراً لكونه أول استخدام واسع النطاق للقوة العسكرية الروسية في نزاعات الشرق الأوسط منذ عقود. ولا يمكن تفسير هذا الانخراط من زاوية "ملء الفراغ" الذي خلفه الانكفاء الأمريكي عن المنطقة في العقد الأخير فحسب، بل يأتي في سياق أعم يرتبط بإعادة صياغة الرؤية الجيوسياسية الروسية، وفق مقاربة تجمع بين جغرافيا الطاقة ودبلوماسية الطاقة، بما يخدم تعزيز المصالح الإقليمية والدولية لموسكو، وترسيخ حضورها قوة عالمية مؤثرة في أسواق الطاقة وإنتاجها وتوزيعها. لذا، احتل الشرق الأوسط موقعاً استراتيجياً متميزاً في أولويات السياسة الخارجية الروسية. وتتميز المقاربة الروسية في المنطقة ببرامغياتها؛ إذ لا تقوم على أجنحة أيديولوجية كما كان

الحال في العهد السوفيتي، وأنها لا تسعى إلى إقصاء الولايات المتحدة بشكل كامل من الإقليم، إدراكاً منها للأثر الأمريكي المستمر في ضمان جزء من معادلة الأمن الإقليمي، وهو ما يمكن أن يستثمر في خدمة الأهداف الروسية نفسها. وتعتمد الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط على بناء شبكات تحالف متينة مع قوى إقليمية لها مواقف مغايرة للنهج الأمريكي، كإيران، ونظام الأسد في سوريا، وبعض الفواعل من الجماعات الإسلامية المقاومة، كحزب الله اللبناني، بما يعزز النفوذ الروسي ويوطد حضورها قوة توازن إقليمي فاعلة [١:١٣].

وبعد سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ انقلبت معادلات الارتكاز الروسية في شرق المتوسط خسارتها لحليف طويل الأمد أضعفت قدرتها على الاحتفاظ بنفوذها التقليدي، لكنها لم تُقصيها من البحر المتوسط بشكل نهائي فموسكو تحاول الآن إعادة تموضع لاستراتيجياتها عبر مزيج من الحفاظ الانتقائي على قواعد بحرية/جوية في سوريا، مع بحثها عن بدائل إقليمية (ليبيا، السودان، الجزائر) وتحويل بعض الأصول إلى محاور عملياتية جديدة [٣:١٤]. مع كل ذلك يدرك صانع القرار الروسي أن قاعدتي طرطوس وحميميم السوريتين لهما أهمية كبيرة في تعاطم وتمدد التأثير الروسي في المتوسط وعلى امتداد الساحل الشمالي الإفريقي وسيكون لهما أثر بإطالة مدى قوتها البحرية والجوية في المتوسط إذا ما استطاعت القيادة الروسية التعامل مع السلطة الجديدة في سوريا [٢:١٥]. لذلك نجد أن القيادة الروسية تحاول إعادة التموضع الاستراتيجي في سوريا في المدة التي تلت سقوط بشار الأسد، واتخذت في ذلك نهجاً سياسياً على شكل تحركات دبلوماسية مع القيادة الجديدة لضمان استمرار الوصول إلى طرطوس/حميميم، وفي الوقت نفسه عملت إعادة نشر/تفريغ جزئي واجلاء معدات مع بقاء عناصر روسية عسكرية في القاعدتين لكن بدرجة من التخفيف والمرونة العملياتية التي تسمح لها بالبقاء في القاعدتين. وهذا يشير إلى أن روسيا تحاول التموضع من جديد مع القيادة السورية الجديدة بعد أن وصمتها بـ "الإرهابيين" وبما يضمن حماية مرافقها العسكرية في سوريا [٥:١٦].

المبحث الثاني: الدوافع الجيوستراتيجية المحركة لتوجه القيادة الروسية إلى منطقة شرق المتوسط.

يتفق الباحثون على أن روسيا ليست وافداً جديداً في المنطقة، بل لها صلات وثيقة بالشرق الأوسط والبلدان الإسلامية الأخرى عبر التاريخ، فهي تدرك أنها تعايشت بشكل طبيعي ومتبادل مع شعوب المنطقة مسلمين وقوقاز وأتراك وسلافيين الشرقيين والفارسيين، بما يعزز من روابطها الجيو-استراتيجية الشرق أوسطية والمتوسطية [٢٣:١٧] لذا من الطبيعي أن يرى المتنوع للتاريخ الروسي أنهم في مختلف المراحل التاريخية يعبرون صراحة عن الرغبة بالوصول إلى منافذ المياه الدافئة والتي بحسب المدرك الاستراتيجي الروسي تشكل قلب العالم الأرضي، ففي العصور الإمبراطورية، سعت روسيا للوصول إلى مياه البحر الأبيض المتوسط عن طريق الهند وسواحل شمال إفريقيا، فقامت بالسيطرة على شواطئ البحر الأسود الشمالية ومعظم سواحلها الشرقية حتى الحدود الروسية التركية الحالية، ثم سعت روسيا القيصرية للوصول إلى بحر مرمرة ومضائق البسفور والدردنيل، عن طريق القسطنطينية، ثم تمددت بعد ذلك باتجاه أفغانستان في القرن التاسع عشر لوقف تمدد الإمبراطورية البحرية

البريطانية المتمركزة على شواطئ المحيط الهندي، واستمرت بالتوسع حتى حدود ألمانيا والإمبراطورية النمساوية-المجرية- التي أعطت روسيا العمق الاستراتيجي اللازم للتصدي لكل من فرنسا وألمانيا [١٨:١٥٢].

ويرجع الباحثون الاهتمام الروسي بهذه المنطقة إلى أنها تعد نفسها من الناحية الجيوستراتيجية دولة شبه حبيسة، فهي محاطة بإجمالي ١٣ بحراً من ثلاث محيطات، وليس لها منافذ بحرية مفتوحة، فعلى الرغم من أن المحيط القطبي الشمالي والمحيط الهادئ يشكلان الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لروسيا، إلا أن مياهها تتجمد طوال العام لقربهما من المدار القطبي، ويبقى المنفذ إلى البحر الأسود الذي يفصله عن البحر الأبيض المتوسط مضيق البوسفور، وما يزيد من الأمر تعقيداً هو أن أوروبا تشارك روسيا معظم المنافذ البحرية المتاحة أمامها، خاصة المنافذ الغربية، مما يعطي الدول الغربية الأفضلية في تطويق الدولة الروسية، لذا كان من البديهي إدراك مدى تمسك روسيا بأي منطقة يمكنها الوصول إليها ومن ثم إلى المياه الدافئة سواء كان ذلك في إطار جوارها المباشر كميناء سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم أم الوصول إلى الأراضي السورية وميناء طرطوس [١٩:١٠].

ما تقدم يشير إلى أن حيوية هذه المنطقة تبقى مركزية في التفكير الاستراتيجي الروسي، حتى بدا أن اكتفاء روسيا بدور المنفرج في عهد الرئيس بوريس يلتسن في منطقة البحر الأبيض المتوسط إنما هي فكرة نشاز بدليل أن وجودها العسكري قد ضعف بشكل كبير جداً، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لم يرغب الروس في أوائل التسعينيات من القيام بعمل نشط في الشرق الأوسط وركزوا بدلاً عن ذلك على الاحتفاظ بنفوذهم مع جيرانهم المستقلين حديثاً الذين كانوا جزءاً من الاتحاد السوفيتي قبل انهياره [٢٠:٣٥]. لذلك عدت السياسات الروسية على وجه التحديد تجاه منطقة الشرق الأوسط غير متسقة ومتضاربة [٢١:٥] وهو ما دفعها إلى أن تكثفي بتواصل محدود جداً مع دول شرق المتوسط طوال مدة التسعينيات وهو ما لا يتفق مع ما كانت عليه المنطقة في مدة الاتحاد السوفيتي التي عدها جزءاً من ساحة الصراع الثنائي القطبية والتي حافظ فيها على وجود عسكري بارز بقصد احتواء النفوذ الغربي هناك [٢٢:٨].

برغم ذلك لم تغب المنطقة عن المدرك الاستراتيجي الروسي خاصة مع استلام فلاديمير بوتين وديمترى مدفيديف السلطة في روسيا مع بداية القرن الحادي والعشرين، التي أصبحت لها منزلة المقدمة لاهتمام الروسي بالفضاءات الاستراتيجية الضامنة لمصالح الدولة الروسية ومدخلا لعودتها إلى الفاعلية الدولية التي أصبحت أمراً ملحا وتحديداً من بوتين [٢٣:٣٤] الذي رأى في المعطيات الجيوبولتيكية لمنطقة المتوسط وخاصة شرقها عمقا استراتيجيا حافزاً كمدخل لاستعادة روسيا الاتحادية لأثرها العالمي، وهو ما دفعه لإظهار قوة متزايدة الأهمية في المنطقة وخاصة في ميدان الطاقة والمجال العسكري عبر تكثيف جهوده لتوثيق علاقات بلده ببلدان شرق المنطقة وجنوب وهو ما شكل مصدر قلق بارز للدول الغربية والأوربية التي رأت في نشاط روسيا المتنامي في منطقة المتوسط تهديداً لمصالحها الاستراتيجية، ليؤشر ذلك إلى هناك ثمة تنافس متجدد ما بين الدول الغربية وروسيا جُلّه على خطوط إمدادات النفط والغاز الطبيعي والتعاون العسكري مع بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط [٢٤:٨].

لقد عملت روسيا بوتين بكل قوتها إلى استغلال نتائج التطورات السياسية التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات القليلة الماضية وفي مقدمتها ما يسمى بالربيع العربي، الذي سمح لها بتبني سياسة

أكثر استباقية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة المتوسط بشكل خاص، لا سيما أن الفوضى الإقليمية التي أوجدتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ولدت الرغبة لدى الدول الإقليمية في رؤية قوة توازن جديدة، ما يعد فرصة كبيرة لروسيا لتؤدي عملاً نشطاً في المنطقة، وتشدُّ عزمها على تغيير قواعد اللعبة السياسية التي وضعها الغرب، ليمثل الأخير المتغير المحفز الأساسي للتفاعلات والعلاقات الاستراتيجية بين روسيا والبلدان في هذه المنطقة ولعل سياستها تجاه سوريا وإيران وتركيا وما نتج عنها من شراكات استراتيجية إلا أمثلة واقعية عن الوظيفة الإقليمية/ الدولية لعمل روسيا المحوري في شرق المتوسط [٣:٢٥]. فمع هذه التحركات أصبحت موسكو اليوم ذات نفوذ إقليمي في الشرق الأوسط، بفضل ما تملكه من علاقات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية مع عدد من دول المنطقة الرئيسة التي مكنت روسيا من فرض قوامة تأثيرها على واقع التفاعلات بشكل كبير وخاصة في السنوات الأخيرة [٢٦:٢٩٤].

لقد استطاعت روسيا أن تؤسس لنفسها موقعاً محورياً في منظومة التوازنات الإقليمية في شرق البحر المتوسط، مستفيدة من التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة في العقد الأخير. وقد وفر لها ذلك المسوغ الاستراتيجي للتمدد العسكري في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، في إطار ما يمكن تسميته بـ"استراتيجية البقاء الدائم"، التي جسدت عملياً توجه موسكو نحو ترسيخ حضورها كفاعل دولي رئيسي وإعادة إنتاج نفوذها الخارجي الذي تراجع عقب انتهاء الحرب الباردة. ومنذ اندلاع الأزمة السورية، شرعت روسيا في بلورة وجود عسكري متقدم عبر إنشاء وتطوير قواعد استراتيجية، مثل القاعدة البحرية في طرطوس والقاعدة الجوية في حميميم بمحافظة اللاذقية، إلى جانب مساعيها لاستئجار قاعدة بحرية في مصر، على مقربة من مناطق النفوذ الأطلسي في ليبيا. ويعكس هذا النمط من السلوك الاستراتيجي رغبة روسيا في تحقيق توازن قوى مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في المجال المتوسطي، زيادة على سعيها لإعادة تموضعها قوة ذات نفوذ عالمي فاعل ببوابة شرق المتوسط، الذي يمثل من منظور الجيوبولتيك قلب الشرق الأوسط ومركزه الحيوي في النظام الدولي. إن الوجود الروسي الدائم في شرق المتوسط لا يمكن فهمه بمعزل عن البعد الاقتصادي الطاقوي، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل تجارة الطاقة، ولا سيما الغاز الطبيعي الذي يعد المصدر الرئيس للطاقة في القرن الحادي والعشرين. ومع اكتشاف الاحتياطيات الضخمة من الغاز في سواحل المتوسط، أصبح من الطبيعي أن تسعى موسكو لتأمين نصيب وافر من عقود التنقيب والاستخراج والنقل، وضمان حماية مصالحها عبر تموضع عسكري مستدام في المنطقة. لذا، يمثل النفوذ العسكري الروسي في شرق المتوسط في جوهره خط الدفاع الأول عن مصالحها الاستراتيجية العليا، وعن طموحاتها في إعادة تشكيل موازين القوة على الصعيدين الإقليمي والدولي [٤:٢٧]. وهذا يثبت أن منطقة شرق المتوسط تحظى بمكانة وأهمية متقدمة في الاستراتيجية الروسية وذلك بحكم أنها:

أولاً: تعد الطريق الوحيد لإظهار مكانة روسيا في السياسة العالمية، لا سيما في المدة التي استطاعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية من التفرد بالقوة بعد الحرب الباردة. وأصبحت منطقة شرق المتوسط تشكل هدفاً استراتيجياً لروسيا يمكنهم من مواجهة التهديدات ومكامن الخطر التي يكون مصدرها خصومها من الدول المجاورة لاسيما الأطلسيين، لتكون هذه المنطقة جيوبولتيكا منطقة لفرض الدور بالقوة دليلاً على مكانة الأمة الروسية.

ثانياً: أن ممكن الهدف الاستراتيجي الروسي في الاهتمام بمنطقة شرق المتوسط يتمثل بالسياسات الروسية الرامية في النزول إلى البحار الدافئة، وبذلك تسعى روسيا لتحقيق مكاسبها في المنطقة.

ثالثاً: رغبة روسيا الدائمة في أن تكون قوة دولية بديلة عن دول حلف شمال الأطلسي في جيوبولتيك شرق المتوسط، برغم بعض الصعوبات التي تحد من ذلك كعدم رغبة الولايات المتحدة في تحقق ذلك.

رابعاً: تريد روسيا ان تحقق ويتواجدها في المنطقة زيادة نشاطها البحري، زيادة على تحقيق مكاسب اقتصادية التي تعد من ابرز دوافع اهتمامها للتوجه نحو منطقة شرق المتوسط. وجوهر ذلك يتعلق بأن اقتصاد روسيا يعتمد اساسا على البترول والغاز الطبيعي، ومن ثم تخطط روسيا لتصبح المورد الموثوق في المنطقة بالقدر الذي يحقق مصالحها الاقتصادية.

خامساً: محاولة روسيا التحكم بمعابر المنطقة عن طريق إنزال أسطولها الكبير الموجود في البحر الأسود إلى البحر الابيض المتوسط، حيث تعمل روسيا على أن تتدخل بشكل فاعل في شرق المتوسط بسبب موقعها الجغرافي، وهي بذلك تقوم بخطوات عسكرية وتجارية بغية تحقيق هذا الهدف. خاصة بعد تحول شرق المتوسط إلى منطقة أزمات بعد العام ٢٠١٠، لا سيما مع الحركات الشعبية التي انطلقت في دول شمال افريقيا وصولاً إلى سوريا عام ٢٠١١، وبالنتيجة فقد أدت تلك التطورات إلى أن تتوجه النظرة الروسية إلى شرق المتوسط.

سادساً: يرى المنتبغ أن روسيا تعمل على زيادة نفوذها في المنطقة، بتطوير علاقاتها بدول المنطقة، زيادة على رغبتها في الاستفادة من تقلص النفوذ الأمريكي والاوروبي للنفوذ لثمتين العلاقات مع الدول الإقليمية، والعمل على حل الخلافات مع مختلف الدول الإقليمية وتحديد تركيا، فالاعتقاد السائد بأن روسيا لم تستطع بناء علاقات حسنة مع أنقرة، فقد غير تطور العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وتركيا الكثير من مسار الصراعات وتوازن القوى في المنطقة، زيادة على علاقاتها المتنامية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تعنى كثيرا بموارد الطاقة في هذه المنطقة والاستراتيجيات التي تتوي روسيا توظيفها في المنطقة، وغرض هذا التعاون الثلاثي ليكون لهم نفوذ مهم النفوذ في هذه الفضاء الاستراتيجي المهم عالميا بل أن يكون لهم إمكانية رسم مسارات الطاقة. لهذا السبب أصبحت تركيا وإيران أهم شريكين لروسيا [٢٨:٢٩].

لذلك نقول: إن ادراك روسيا لأهمية منطقة شرق المتوسط ليس فقط من أجل مصادر الطاقة فيها وتحديد الغاز الطبيعي، وإنما باعتبارها تمثل أهمية ذات طبيعة استراتيجية، الأمر الذي دفعها للانخراط بقوة في السنوات الأخيرة في رسم توازنات قوة تتفق ومصلحتها الاستراتيجية وعلى كافة المستويات والأصعدة ومنها مشروعات أسواق الغاز في منطقة شرق المتوسط التي تعد بالغة الأهمية، وهذا يرجع إلى عاملين:

1. تسعى روسيا لأن تضمن استمرارها مصدرا رئيسا لتصدير الغاز، من المعلوم أن روسيا تعد المصدر الأول لتصدير الغاز إلى أوروبا، الأمر الذي دفع الأوروبيون للسعي لتتويع مسارات الحصول على مصادر الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، بغية تقليل الاعتماد على الطرف الروسي، وأنهم يعتقدون أنه في المستقبل سيكون غاز شرق المتوسط بديلا عن الغاز الروسي، ومن ثم تدرك روسيا أن مشاركتها في استثمارات حقول غاز شرق المتوسط يضمن لها القدرة على التحكم في أمن الطاقة الأوروبية، زيادة على تحجيم أي توجهات سياسية أوروبية مناوئة لها في المستقبل.

2. تعمل روسيا على ضمان توطيد نفوذها الدائم في منطقة شرق المتوسط وقد استغلت في ذلك الأحداث السورية وما رافقها من اهتزاز شرعية النظام السوري منذ العام ٢٠١١، الذي مازال الحليف الاستراتيجي الأقوى والأهم لروسيا في المنطقة، كل ذلك دفعها إلى محاولة إنشاء قاعدة واسعة من التحالفات الاستراتيجية هناك، ولعل ادراك روسيا بأهمية المصالح المشتركة كانت من العوامل الرئيسة للجوء إلى مثل تلك المحاولات، إذ كانت الطاقة والاستثمار في مجال الغاز الطبيعي مدخلا أساسياً لتلك الشراكات الاقتصادية، ومن ثم تهدف روسيا من وراء ذلك توطيد قاعدة نفوذها وتوسيعها ليس فقط في منطقة شرق المتوسط، وإنما مد نفوذها ليشمل منطقة الشرق الأوسط وتحقيق أهدافها ومصالحها [٢٩:٢١١].

3. وسعت روسيا جاهدة إلى أن تكون مورداً مهماً للأسلحة لمجموعة واسعة من الدول العربية وإيران، وأصبحت روسيا أقرب كثيراً إلى تركيا من أي وقت آخر برغم السياسات المختلفة المتعلقة بالحرب الأهلية السورية فقد كان الطرفان من الأخيرة على طرفي نقيض، وقد أثمر ذلك عن علاقات استراتيجية ارتبط بها الطرفان مع بعض في خطوة لم يكن خصوم روسيا أن يتصوروها، وقد أدى ذلك بتركيا إلى أبرام اتفاق مع روسيا لشراء نظام الدفاع الجوي الصاروخي S-400 Triumph [٣٠:٣١].

وبذلك ساعدت الدول الإقليمية كإيران وتركيا روسيا أن تكون قريبة من النظام السوري لأسباب سياسية واقتصادية ودبلوماسية وغيرها، وبالنتيجة ترسخت القناعة الروسية بأن النظام السوري يمثل حصناً منيعاً ضد الأنشطة المتطرفة، الذي قد يسمح بانتشاره في نهاية المطاف إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة وربما روسيا نفسها. وهنا نجحت روسيا بتسويق حجتها في دعم حلفائها في شرق المتوسط بأرسالها لوحدة عسكرية إلى سوريا لدعم نظام الأسد عام ٢٠١٥، إذا قدمت له -وخاصة الوحدات الجوية منها- مساعدات كبيرة ساعدت على تثبيت نظام حكمه ودعم نشاط حلفائه الآخرين المتمثلين بإيران وجماعة حزب الله اللبنانية والجماعات الإسلامية الأخرى التي أريد لها أن تقف بوجه انتشار التمرد والإرهاب في عموم الشرق الأوسط كله وأخيراً نقول أن روسيا أدركت أهمية منطقة شرق المتوسط بقوة تحركاتها وفعالية انشطتها المختلفة وتحديدًا العسكرية منها بالقدر الذي أتاح لها أن تكون طرفاً دولياً فاعلاً له موطئ قدم حقق لها مكاسب استراتيجية مختلفة لاسيما في أسواق الغاز في دول شرق المتوسط أي تركيا ومصر وسوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ولبنان، فاستطاعت روسيا من استغلال الوضع المرتبك والأزمات السياسية لتعقد عدة اتفاقيات مع هذه الدول التي كان من شأنها أن تضعها في قلب مشهد الطاقة في منطقة شرق المتوسط [٣١:١١٢].

ومع سقوط بشار الأسد الحليف الأبرز لها في المنطقة لم يكن لروسيا خيار التراجع والانسحاب النهائي من المنطقة في الوقت الحاضر بالرغم من زخم التحديات الكبيرة التي واجهتها في الحفاظ على وجودها العسكري وسحب بعض من سفنها الحربية من قاعدة طرطوس [٣٢:٥] بل عملت على إعادة التموضع فيها استراتيجياً بتحركات دبلوماسية مدروسة مع القيادة السورية الجديدة، حيث أجرى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف محادثات مع القيادة السورية الجديدة لضمان استمرار التعاون العسكري والاقتصادي [٣٣:٣] وعملت على إعادة تموضع قواتها العسكرية فنقلت روسيا بعضاً من أنظمتها الدفاعية المتقدمة، مثل أنظمة S-300 وS-400، من سوريا إلى ليبيا لتعزيز وجودها العسكري في شمال إفريقيا [٣:٨]. وسعت بقوة إلى تعزيز علاقاتها مع تركيا

الحليف الأقوى للقيادة السورية الجديدة المتمثلة بحكومة أحمد الشرع وقد فهم أنها خطوة روسية لضمان استمرار نفوذها وتعزيز مصالحها في سوريا والمنطقة كلها [٣٤:٥]. ومن ثم سيكون هذا التطور بمثابة الاختبار الاستراتيجي لمدى قدرتها على الحفاظ على نفوذها في المنطقة وقد يكون ذلك مدخلا لاستمرار الاتفاقية التي وقعتها روسيا مع سوريا عام ٢٠١٧ التي تصل مدتها قرابة الخمسة عقود قادمة لتوسيع القاعدة البحرية في طرطوس والتي سمحت للأسطول الروسي بالتمركز الدائم في المنطقة [٣٥:٤]. وهذا ممكن في استمرار تمركز القوات الروسية في مواقع قاعدتي حميميم الجوية في اللاذقية طرطوس البحرية، التي تُعدّ الوحيدة لروسيا في البحر الأبيض المتوسط. وبرغم من التغيرات السياسية، لم تُظهر روسيا نية واضحة للانسحاب من هذه القواعد. بل عززت رزسيا في مارس ٢٠٢٥، وجودها في مطار القامشلي شمال شرق سوريا، مما يثير تساؤلات عن أثرها المستقبلي في المنطقة بعد سقوط بشار الأسد [٣٦:٧]. وهو على ما يبدو مستمر خاصة بعد أن أبدت الحكومة السورية الجديدة رغبتها في الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا بحسب ما جاءت به زيارة وزير الخارجية السوري أحمد الشيباني إلى موسكو في مارس ٢٠٢٥، الذي التقى بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف، مؤكداً أهمية التعاون الثنائي في مجال الاقتصاد والاستثمار الروسي فيه ومجالات الدفاع المتعددة والتي تطرح امكانية ابقاء الوجود العسكري الروسي في شرق المتوسط من بوابة سوريا البحرية في قاعدة طرطوس الأهم بالنسبة لروسيا في المنطقة [٣٧:٦].

المبحث الثالث: مكاسب الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط وممكّنات إعادة التوضع الاستراتيجي في المنطقة بعد العام ٢٠٢٤.

ربما لا يخطئ من يقول: إن الحرب الباردة تمثل فصلاً مهماً دائماً الحضور في ذاكرة القيادة الروسية وتحديداً للرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين الذي لازال ينظر بحنين إلى قوة الاتحاد السوفيتي ودوره العالمي [٣٨:٣٦]. وقد اثر ذلك كثيراً على نسقه العقدي وكيفية العمل بقوة على استعادة روسيا القوية على ما هي عليه اليوم كدولة كبرى فاعلة في النظام الدولي لها من القوة والتأثير التي جعلت من ادائها الاستراتيجي يحقق شيئاً من مكانتها الدولية. إذ سعى بوتين عقب استلامه للسلطة إلى بناء سياسة برغماتية تقوم على التحرك السياسي والاقتصادي كتعبير عن مسوغات روسيا المستقبلية بدلا من الحجج الأيديولوجية، زيادة على إيمانه بضرورة إعادة الهيبة والحفاظ على الأمن والسيادة، عبر الركون إلى العامل العسكري القائم على تعزيز القدرات القومية ونشرها في المناطق الحدودية ومناطق النفوذ كاستراتيجية دفاعية تخدم المصالح الروسية في الداخل والخارج، وحتى لا تكون استراتيجياته عرضة للتصادم آمن بوتين بالمرونة السياسية التي تعد من أبرز توجهات النظام السياسي الروسي بعد الحرب الباردة، والتي تعني أن روسيا ينبغي عليها أن تكون مرنة في التعاملات سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الفواعل الآخرين في النظام الدولي على ان لا يضر ذلك بالمصالح الروسية في الفضاءات التي يجب ان تكون حاضرة بقوة فيها. [٣٩:٦٠] وهذا ما ينطبق أساسا على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وشرق المتوسط بشكل خاص إذ مثلت مع انطلاق الازمة السورية مجالا نشطا للتحركات السياسية

والاقتصادية والعسكرية واثبتت روسيا انها المكان الذي يجب ان تؤكد فيها اختبار جدية قوتها وفرض نفسها كطرف يجب ان تحظى استراتيجياته بالاحترام في البيئة الدولية، لقد أثبتت الأزمة السورية إلى حد كبير واقع ما يجب أن يكون عليه الظاهر الروسي وفرض استراتيجيتها في الدفاع عن حلفائها. وقد سبب ذلك قلقاً متزايداً للولايات المتحدة والدول الحليفة لها. لذلك مثلت عودة روسيا إلى القيام بعمل أكثر حيوية في المنطقة إنما هو استراتيجية عملائية تصب في النهاية بتعزيز مكانتها الدولية [١:٤٠].

لذلك نقول: إن الدور الروسي الشرق متوسطي إنما هو محاولة لتعظيم مشاركتها في المنطقة بشكل استراتيجي لتأمين مصالحها الوطنية في المنطقة التي تمثل بحسب رؤية بوتين أنها ستعمل على جعل بلاده مؤثرة في السياسة العالمية، بل تعد مدخلا لنظام العالم متعدد الأقطاب على وفق منطق الأوراسية الجديدة التي طرحها المفكر الروسي ألكسندر دوجين الذي أشر لها في نطاق الخريطة أنها تضم شرق البحر الأبيض المتوسط داخل المنطقة الأوراسية. في هذا السياق، يُعد البحر الأبيض المتوسط جزءاً من قلب حوض أوراسيا الذي يُنظر إليه على أنه خط المواجهة لإثبات الدور المركزي للأمة الروسية في العالم [٧:٢٢٥]. لذلك نقول: إن حضور روسيا في شرق المتوسط سيضمن إمكانات إعادة تموضعها الاستراتيجي إذا اخذنا بنظر الاعتبار مكاسبها التي تحققت بفضل بما يلي:

1. خلفت التحركات الروسية الحازمة قناعة لدى خصومها أنها الوريث السياسي لقوة عظمى (الاتحاد السوفيتي) عبر تبنيها لاستراتيجيات حاولت بها حماية موقعها المؤثر على المستويين الإقليمي والعالمي. ولعل التماس القوة العسكرية خير دليل على جدتها في إثبات قوة مكانتها العالمية وتورطها في شرق البحر الأبيض المتوسط يعد الدليل الأبرز على ذلك. إذ اثبتت أن العقيدة البحرية الروسية دليلاً على هذه السياسة التي عملت على انتشارها بقوة في عام ٢٠١٥ وقدمت مؤشراً واضحاً للأهداف الروسية إلى أبعد من ذلك في المحيط الأطلسي، وبحر البلطيق، والبحر الأسود، زيادة على البحر الأبيض المتوسط. فقد أظهرت أنها ليست ضعيفة حتى في الوجود العسكري لخصومها في الناتو، وهنا نجد أن القوة البحرية لروسيا وفرت لها جملة مكاسب في البحر الأبيض المتوسط في مقدمتها: توفير الاستقرار العسكري والسياسي في المنطقة، وضمان الوجود البحري الدائم لروسيا، وتوسيع مسار النقل البحري من منطقتي القرم وكراسنودار إلى البلدان الإقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط [٣٩:٥٢٥] وتشير التقارير أن روسيا تعول على قوتها البحرية لإعادة تموضعها في المنطقة ففي بداي عام ٢٠٢٥ نفذت بحريتها انتشاراً متزامناً بين البحر البلطيق، والمحيط الأطلسي، والبحر المتوسط، كإشارة استراتيجية تفيد بأنها ما تزال قادرة على الانتشار على مساحات بعيدة رغم الضغوط اللوجستية [٤١:٢]. وبذلك أثبتت روسيا انها قادرة على حماية مصالحها وأن لا قيمة للرأي الذي يرى الوجود البحري الروسي في المتوسط قد تراجع بشكل ملحوظ، وأن روسيا تواجه "تحديات في تكوين القوة (force-generation)" في ضغط العمليات في الشمال والبلطيق.

2. لقد عززت الحرب على سوريا من دور روسيا العالمي، إذ شكلت الحدث الأهم الذي ثبتت به وجودها في المياه الدافئة والوجود الدائم في البحر المتوسط الذي يعد على وفق الرؤية الاستراتيجية الروسية أكثر بحار العالم أهمية بالنسبة لها في الجوانب الجيو استراتيجية، ومثلت سوريا خط الشروع الذي ستستفيد روسيا به

في فرض إرادتها الشرق أوسطية في ظل تحالف استراتيجي مع الحكومة السورية غايته مزاحمة المشروع الأمريكي في المنطقة العربية وشرق المتوسط بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، أضف إلى ذلك أن ما تحوزه الأراضي السورية وخاصة البحرية منها على مخزون استراتيجي من موارد الطاقة سيمنج الشركات الروسية المنافسة والأولية في استثمارها بما يحقق فائدة الطرفين معاً [٣٥:٤٢]. وهذه الخطوة رحبت بها حكومة الشرع الذي أكد في محادثاته مع للرئيس بونين في أكتوبر ٢٠٢٥ أن دمشق "ستلتزم بكل الاتفاقات السابقة" بشأن القواعد الروسية في سوريا، مما يُعدّ مؤشراً على أن روسيا لا تزال تسعى للحفاظ على مواقعها البحرية والجوية في سوريا.

3. لا تزال روسيا، رغم تراجع نفوذ حليفها بشار الأسد، تحتفظ بوجود عسكري استراتيجي فاعل في سوريا بقاعدتين محوريّتين هما قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية. وتُعدّ قاعدة طرطوس، التي أنشئت في سبعينيات القرن الماضي، المنشأة البحرية الروسية الوحيدة على البحر الأبيض المتوسط، وقد شهدت منذ بدء التدخل العسكري الروسي في سوريا عمليات تطوير وتوسيع شاملة عززت من قدرتها على استقبال القطع البحرية الكبيرة وتوفير الإسناد اللوجستي للأسطول الروسي. أما قاعدة حميميم الجوية، التي أنشئت عام ٢٠١٥ مع بداية العمليات العسكرية الروسية في الحرب الأهلية السورية، فقد أصبحت مركز القيادة الرئيس للعمليات الجوية الروسية في الميدان السوري. وتشكل القاعدتان معاً ركيزة أساسية للاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط والشرق الأوسط على نطاق أوسع، إذ تمكّنان موسكو من تعزيز حضورها العسكري والسياسي في المنطقة، وتوفير قدرة مستدامة على عرض القوة والتحكم بخطوط الإمداد البحرية والجوية. وتستخدم هاتان القاعدتان، ولا سيما قاعدة حميميم، نقاط انطلاق لوجستية رئيسة لدعم العمليات الروسية في مناطق نفوذها البعيدة، ولا سيما في القارة الأفريقية. [١١:٤٣].

4. عززت سوريا بوصفها قاعدة حيوية جيو- استراتيجية لوجود روسيا في البحر المتوسط من مكانتها الدولية، على عد المنطقة كلها حيوية بالنسبة للروس للمحافظة على أمنها القومي بوجه خصومها الأطلسيين، وأنها تعد عامل اتزان وتعادل في ميزان القوى الدولي لما لهذه المنطقة من شأن عالمي في التوازن الدولي ونقاط الارتكاز العالمية في السلم/ الصراع الدولي، فوجود الأساطيل البحرية الروسية في المتوسط وما يربط به من بحار عالمية مهمة كالبحر الأسود والأحمر ومنه إلى الخليج العربي والمحيط الهندي أو إلى الأطلسي ووزنه الاقتصادي والجيو استراتيجي سيجعل من قاعدتي طرطوس واللاذقية أهم نقاط الاسناد والدعم اللوجستي الأساسية في الانطلاقة الروسية نحو الفضاءات الاستراتيجية العالمية. وهو بعد ذاته يفسر أن روسيا لم تتوان من التدخل العسكري المباشر في الازمة السورية وبالشكل الذي أسهم في حماية وحدة أراضيها عبر التضحية بجنودها وطياريتها التي باتت بحسب التفكير الروسي عمق استراتيجي يمثل المصلحة الروسية، وبما يسهم بتبوأها كقوة عظمى يحسب حسابها في البيئة الدولية [٤٠:٤٤]. لذا نتفق والقول الذي يرى انه وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على سياسة الشرق الأوسط على مدار تاريخ روسيا الحديث، فإن السمة الثابتة للسياسة السوفيتية، والآن الروسية في المنطقة، هي أنه يتم تعريفها دائماً بالمنافسة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة وهذا يمثل دافعا لإعادة تركيزها وملاحقة مصالحها في المنطقة [٤٥:٦].

5. لقد اثبتت روسيا قوامه فاعليتها الاستراتيجية الشرق أوسطية، حينما قوضت بحزم المخاطر على مصالحها الاستراتيجية هناك بعدما اتضح لها أن أحداث مدة ما بعد العام ٢٠١١ والمتمثلة بانتفاضات الربيع العربي كما لو أنها ستوجه ضربة أخرى لتراجع نفوذها في الشرق الأوسط عبر الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد أحد أهم حلفائها الاستراتيجيين القلائل المتبقين في المنطقة. ليكون ذلك الحدث مدخلاً لتوظيف قوتها العسكرية التي نجحت عبرها في إنقاذ نظام الأسد وانها الداعم الدولي الرئيسي له، بلا بل ان التوظيف الامثل لمقومات قوتها سمح لها بعلاقات استراتيجية مع الدول المجاورة على الرغم من المصالح المتباينة وهذا ما اتضح في تعاونها مع إيران وتركيا ليعزز نجاح روسيا في فرض أجندتها في سوريا ومد نفوذها في جميع أنحاء المنطقة ولتصبح لاعباً رئيساً وأحياناً وسيطاً في النزاعات الإقليمية من ليبيا إلى اليمن، من هنا يرى المعنيون أنه يجب أن يُنظر إلى أن التدخل الروسي في شرق المتوسط يمثل أكثر دافعا لتصبح لاعباً رئيساً في الشرق الأوسط ومدخلاً استراتيجياً لسياق أوسع يؤمن لها مساحة للتنافس الجيوسياسي العالمي مع الولايات المتحدة التي تعثرت سياستها كثيراً في هذه المنطقة الحيوية، وهو ما سمح لروسيا في الشرق الأوسط أن تقفز من الهامش إلى مركز الصدارة في الشؤون العالمية [١:٤٦].

6. منذ تدخلها عسكرياً في سوريا في عام ٢٠١٥ التي اعلنت فيها بقوة عودتها إلى الشرق الأوسط، وجدنا أن روسيا غيرت ساحة المعركة لصالحها وأنقذت حلفاءها ورسخت نفسها قوة دافعة في الدبلوماسية الدولية بشأن أزمت المنطقة وهو ما اعطاها قوة زخم لمتابعة مصالحها وفق قاعدة الثقة المتبادلة التي جنت بفضلها فوائد جمة، فقد سمح لها ذلك أن تبيع أسلحة بمليارات الدولارات إلى الجزائر ومصر وتركيا، وتعاونت مع المملكة العربية السعودية لوضع إبهامها في نطاق أسعار النفط العالمية وعملت بشكل وثيق مع إيران وتركيا وإسرائيل في سوريا، وحافظت على علاقات مع قطر والإمارات العربية المتحدة ومجموعة من الدول الأخرى بما يرسخ من قيمة وفاعلية تواجدتها ويعزز من تصاعد نفوذها في الشرق الأوسط، والحقيقة أن نجاحات الرئيس فلاديمير بوتين تنبع من استراتيجية مطبقة باستمرار قائمة على الاستغلال الفعال والعملي للفرص الجديدة والأخطاء الغربية بما يعزز فاعليته الدولية في المنطقة [١:٤٧].

7. تكاد تكون المصالح الجيوسياسية الحالية لروسيا في الشرق الأوسط مطابقة لتلك التي سعت إليها منذ القرن التاسع عشر. فقد كان من أهداف السياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين العمل على استكمال أجندة موسكو بتعزيز العلاقات الاقتصادية/ التجارية وقضية الطاقة مع دول المنطقة، خاصة عقب ثورات الربيع العربي التي أبدت تجاهها حكومة بوتين قلقاً كبيراً معتبرة إياها من "الثورات الملونة" التي حدثت في أوكرانيا وجورجيا وقرغيزيا التي دعمتها الولايات المتحدة. ومن منطلق خوفها من الأخيرة خوفاً ومن أن يؤدي به إلى جلب الإسلام السياسي إلى السلطة الذي سيخلق في النهاية نموذجاً خطيراً لروسيا نفسها ومجال نفوذها الإقليمي المباشر، لهذه الأسباب دخلت روسيا بقوة في المنطقة بقصد موازنة ما تعتبره نفوذاً أمريكياً لتدعم نظام الأسد الذي أنتج نوعاً جديداً من التعددية التي أعطت لموسكو دوراً راجحاً في الشرق الأوسط وفرصة لتحدي سرد النموذج الغربي الليبرالي للنظام العالمي [٣٤٨:٤٨].

8. تمكنت روسيا من خلق قناعة لدى خصومها من الدول الغربية، من أن نفوذها ومصالحها الاستراتيجية الثابتة في منطقة شرق المتوسط قد منحها الفرصة لترسيخ مكانتها كعنصر استراتيجي محوري في منطقة الشرق الأوسط ككل، وهو ما دفع خصومها إلى التيقن بأن الوجود العسكري الروسي في سوريا وأساطيلها البحرية في البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط قد جعلها خصما دوليا يصعب في تأثيره القوي استبعاد وظيفته الدولية، ومن ثم فإن الردع لا يكفي في حد ذاته لوضع عقبة في التوسع الإقليمي/الدولي الروسي وأن سياسة الاحتواء غير مجدية حتى يحافظ الغرب على الوضع الحالي في شرق البحر الأبيض المتوسط [٤٨: ٥٣]. وهنا نقول: استطاعت موسكو بفضل واقع التحالفات/العلاقات الاستراتيجية فرض وجودها الفعال في عديد من ملفات الصراع في المنطقة، بالقدر الذي جعل منها فاعلا دوليا له استراتيجية تمكنه من تحدي الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين القريبين منها جغرافياً وسياسياً [٤٩: ٣].

9. إن من أبرز المكاسب التي حققتها الاستراتيجية الروسية في شرق البحر المتوسط، تمكن موسكو من فتح أسواق جديدة لمنتجاتها، ولا سيما في مجال تصدير الأسلحة والسلع الأساسية. وقد تجسد ذلك بوضوح في إعلان روسيا عن نيتها جعل دول مثل سوريا ومصر وتركيا مراكز إقليمية لتوزيع القمح الروسي في الشرق الأوسط، مستفيدة من احتياطاتها الضخمة التي تتطلب منافذ تصريف مستدامة. وبالتوازي مع تنامي التقارب السياسي والعسكري بين موسكو وعدد من القوى الإقليمية، رسخت الشركات الروسية حضورها الاقتصادي في المنطقة، إذ انخرطت بفاعلية في مجالات استراتيجية كالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، وتطوير مشاريع الطاقة النووية، والتعدين، وغيرها من القطاعات الحيوية. وقد مثل ذلك تحولاً نوعياً في تموضع روسيا الاقتصادي، فمكنتها من تحقيق مكاسب ملموسة في ظل التحديات التي يواجهها اقتصادها الوطني نتيجة تراجع أسعار النفط والعقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب سياساتها التي تعد مهددة للأمن الأوروبي ولحلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن ثم فمع هذا مكاسب وفي ظل ثبات نفوذها في منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط وما تملكه من مقومات قوة مكنتها من الانخراط الفاعل في أزمات المنطقة، على النحو الذي فرضت به هيبتها الدولية في النظام السياسي/الاقتصادي الدولي، ولهذه الأهمية مكاسب تتمثل بتعزيز تحالفاتها مع القوى الصاعدة سواء الإقليمية منها كتركيا وإيران أم الدولية كالصين والهند، وأن ذلك سيدفعها إلى حماية عمقها الاستراتيجي في الداخل والخارج من الاختراق الغربي ومن ثم التصدي للتهديدات الأمنية سواء ما يتعلق منها بالعزلة الدولية أم مخرجات التطرف والإرهاب على أمنها القومي [٤٩: ٣].

ما تقدم يمثل أجوبة مقنعة لثمة إشكاليات مهمة: لماذا عادت روسيا إلى هذه المنطقة المضطربة؟ ولماذا تسعى للحصول على دور رئيس في منطقة تعاني من صراعات دولية على مدى تاريخها الطويل حتى المستقبل المنظور، وقد كانت روسيا اليوم كما الاتحاد السوفيتي سابقا طرفا رئيسا فيها؟ وهنا لا يمكن أن نتخيل أن روسيا يمكن أن تحبط من طموحاتها وتبدد من مكاسبها في إقليم هو ملتقى طرق العالم، فقاداتها مؤمنون أن بلدهم لها الحق في أن تفرض مصالحها الاستراتيجية وطموحها السياسي في المنطقة لهدف نبيل يكون مدخلا نحو التأثير في البيئة الدولية عبرها، مدعاة لوجود روسي نشط فيها يجعلها بمستوى القوة القادرة على أن تكون وسيطا وشريكا استراتيجيا لديه المكانة التي تؤهلها لملء فراغ السلطة في شرق المتوسط/الشرق الأوسط في تراجع مكانة

الولايات المتحدة فيهما عبر توظيف مختلف أشكال قوتها الناعمة والصلبة بالقدر الذي يعزز من توسيع النفوذ الروسي في عموم المنطقة كله [٤:٥٩] وهنا من المرجح أن تظل سياسات القوة الروسية المختلفة في شرق البحر الأبيض المتوسط مكوناً حاسماً لوجودها وفعاليتها على المسرح العالمي، ولا سيما مع ثبات الرؤية الاستراتيجية التي يجب أن تستمر بفضلها سياسات التأثير في المنطقة استجابة لبيئة دولية/ إقليمية سريعة التغير [٢:٢٩].

الخاتمة.

تؤشر الحقيقة العلمية بتزايد نفوذ موسكو في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالقدر الذي أصبحت بفضلها لاعباً إقليمياً رئيساً في هذا الجزء المهم من العالم حتى وإن شهدت المنطقة تغيرات سياسية تراكمت وسقوط بشار الأسد حليف روسيا المهم في المنطقة، فروسيا اليوم وبحكم الامتيازات والمكاسب التي جنتها طرفاً قويا له مقومات فرض الإرادة على خصومها في سياق المواقف المتضاربة للدول الغربية بشأن قوة النفوذ تلك، والحقيقة أن ذلك ما كان لها ذلك إلا بفضل القيادة الحازمة لبوتين الذي استثمر بفاعلية كبيرة تطلع العديد من دول الشرق الأوسط وشرق المتوسط وشمال إفريقيا إلى تنويع اقتصاداتها وعلاقاتها السياسية عبر نافذة موسكو الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، وهو ما حتم على موسكو أن تتدفع بقوة لتوظيف تلك الرغبة مستغلة فراغ السلطة الناجم عن رغبة الولايات المتحدة في فك الارتباط بالشرق الأوسط وفق استراتيجية الرئيس السابق باراك أوباما المسماة بسياسة (التمحور) بعيداً عن المنطقة التي استكملها الرئيس الأسبق دونالد ترامب الذي مضى قدماً بهذه السياسة التي يرى فيها أنها لها الأولوية في التعامل مع الصين خياراً استراتيجياً أهم من التعامل مع الدول الشرق أوسطية، لذلك برزت روسيا قوة عسكرية وسياسية مهيمنة في المنطقة بعدما وظفت بحكمة عالية كافة أشكال قوتها بأداء استراتيجي انفذت به أهدافها الاستراتيجية إلى ما وراء سوريا وصولاً إلى شمال إفريقيا ما جعل من الوجود الروسي المتنامي يغطي مناطق استراتيجية مهمة من إقليم البحر الأبيض المتوسط ما جعل من روسيا طرفاً قويا في معادلة ميزان القوى الجيوسياسي الخاص بالمنطقة، ولا نغالي إذا ما قلنا: إن حجم المكاسب التي حازتها روسيا في هذه المنطقة عززت من مكانتها الدولية وهذا ما سيدفعها دوماً إلى إعادة التموضع بها حتى وإن تبدلت القيادة السورية الجديدة التي أبدت رغبتها في مبادلة روسيا بالتعاون معاً، وهنا نقول: إن روسيا تدرك جيوبولتيك شرق المتوسط هو بمثابة المفتاح لفهم ما تفعله روسيا في عموم الشرق الأوسط، لذا تدرك استراتيجياً أن قيمة التأثير في النظام الدولي وضمان مصالحها فيه يتطلب منها حسم قوة التأثير في القرارات المتعلقة بالطاقة والأزمات والصراعات وكل ما تختزله المنطقة من ملفات صراع وتعاون على حد سواء وهي تحاول بفعل خيارات التموضع الاستراتيجي المحدثة ان تملك التأثير في قوة القرار الإستراتيجي في قلب العالم التي تسمى وفق منطقتها الاستراتيجي المياه الدافئة.

ستحاول روسيا أن تذهب باتجاه التموضع الاستراتيجي في سوريا في مدة ما بعد بشار الأسد. فهي لم تعد تنظر إلى الساحة السورية باعتبارها مجرد ساحة نفوذ إقليمي أو موطن قدم عسكري في شرق المتوسط، بل منصة استراتيجية لتكريس حضورها قوة كبرى قادرة على إعادة هندسة التوازنات الدولية. فالتجربة السورية

منحتها فرصة اختبار أدائها الصلبة والناعمة في إدارة الصراع، وقياس مدى قدرتها على الموازنة بين متغيرات الميدان وضغوط النظام الدولي. لذا ستعمل القيادة الروسي على التموذج الاستراتيجي بدلالة إعادة إنتاج النفوذ بمقاربة مرنة تمزج بين الردع العسكري والانفتاح الدبلوماسي والاستثمار الاقتصادي طويل الأمد. أي إنها تُدير وجودها في سوريا ضمن استراتيجية تموضع تفاعلية تراعي تغير موازين القوى الإقليمية، وتُبقي لنفسها هامش المناورة مع مختلف الفاعلين، من تركيا إلى الولايات المتحدة وإسرائيل.

في ضوء ذلك، يمكن القول: إن مستقبل الدور الروسي في سوريا ما بعد الأسد لن يكون رهين التحولات الداخلية السورية فحسب، بل سيعتمد بدرجة أكبر على قدرة روسيا على صيانة نفوذها بلا انخراط مفرط في الصراع، مع المحافظة على صورة الوسيط المتحكم بالحدود الدنيا من التوازن. بمعنى أنها ستجبه نحو مرحلة إعادة تموضع تكفي أكثر عقلانية، هدفه تثبيت المكاسب الجيوسياسية التي تحققت، وتحويل الوجود العسكري والسياسي في سوريا إلى أداة تفاوضية استراتيجية تضمن حضورها الدائم في المنطقة، نستنتج من ذلك أن روسيا تسعى إلى تثبيت موقعها قوة ضامنة لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، لا بوصفها راعية لنظام محدد، بل فاعل يتقن توظيف الفراغات البنيوية في النظامين السوري والإقليمي لصالح مشروعها الأوراسي الأوسع، بما يجعل سوريا نقطة ارتكاز استراتيجية في مشروع التوازن الدولي المتعدد الأقطاب الذي تعمل موسكو على تكريسه.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

- [1] Group Researchers, Geopolitics: Fragmentation, competition and the persistence of conflict, The International Institute for Strategic Studies(IISS), Washington, (2024).
- [٢] نيوف، صلاح، جيوبولتيك الصراع على الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز أسبار الدولي للدراسات والأبحاث، الرياض، (٢٠٢٠).
- [٣] زهران، إيمان، تركيا وعسكرة التفاعلات في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (٢٠٢٠).
- [4] Bornstein, Rebecca Eastern Mediterranean Regional Dynamics: Conflicts and Opportunities for Conflict Resolution Support, Policy Brief, No. 82, Mitvim Institute, Occupied Palestine, (2018).
- [٥] سلامة، ممدوح، أسطورة عصر ما بعد النفط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (٢٠١٨).
- [6] Mona Sukkarieh, The East Mediterranean Gas Forum: Regional Cooperation Amid Conflicting Interests, Briefing serious, The Natural Resource Governance Institute, Cairo, (2021).
- [٧] قاسم، نغم، شرق المتوسط: هل هناك احتمال لنشوب حرب في المنطقة من أجل الغاز والنفط؟، بي بي سي نيوز عربي، ١٣/ آب اغسطس/ (٢٠٢٠): <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53897922>

- [٨] إسماعيل نعمان تيلجي، لماذا تمثل منطقة شرق المتوسط أهمية استراتيجية لتركيا-موقع ترك برس الإلكتروني، ١٨ مايو (٢٠١٩): <https://www.turkpress.co/node/61207>.
- [٩] الحسيني، هدى، قبرص محور الصراع النفطي على شرق المتوسط، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٣٧٨٦، لندن، ٣٢/ مايو (٢٠١٩).
- [١٠] عبد الفتاح، بشير، روسيا في شرق المتوسط، صحيفة الشروق، العدد ٤٢٤٣، القاهرة، ٩/١٤ (٢٠٢٠).
- [11] Terrill, W. Andrew Moscow in the Middle East, The US Army War College Quarterly, Vol. 51. No.1, The US Army War College, Pennsylvania. (2021)
- [12] Wasser, Becca The Limits of Russian Strategy in the Middle East, Perspective Analysis, RAND Corporation, California, (2019).
- [١٣] مجموعة باحثين، ملء الفراغ: مستقبل الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، سلسلة ملفات المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، (٢٠١٨).
- [14] Maddox, Bronwen, The fall of President Bashar al-Assad is a blow to Iran and Russia—and a boost for Turkey, Expert Comment, The Royal Institute of International Affairs, London, (2024).
- [15] Rumer, Eugene Russia in the Middle East: Jack of all Trades Master of None, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D.C, (2019).
- [16] Alajlouni, Laith and others, Tartus port and Syria's new geo-economic strategy, Analysis's, The International Institute for Strategic Studies, Washington, DC, (2025)
- [18] Sauer, Pjotr, Moscow reaches out to new Syrian leadership in move to secure bases, The Guardian, Mon 9 Dec (2024) https://www.theguardian.com/world/2024/dec/09/moscow-reaches-out-to-new-syrian-leadership-in-move-to-secure-bases?utm_source=chatgpt.com.
- [19] Arakelyan, Lilia, Russian Foreign Policy in Eurasia: National Interests and Regional Integration, 1st edition, Routledge, London, (2017).
- [20] Alexia Marchal, Russia-Ukraine War: The Black Sea at stake, Check out the Europinion Institute for Research, (2023).
- [21] Trenin, Dmitri What Is Russia Up To in the Middle East?, 1st Edition, Polity Press, MA, (2018).
- [22] Kozhanov, N. Russian Policy Across the Middle East Motivations and Methods: Russia and Eurasia Program, Chatham House, The Royal Institute of International Affairs. London, (2018).
- [٢٣] لوتريبيك، ديريك، جورجي انغلبريخت، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد، دراسات عالمية، العدد ٩٣، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، (٢٠١٠).
- [٢٤] سعيد، إبراهيم أحمد، العلاقات العربية الروسية: جذور وافاق ٢، مجلة الفكر السياسي، العدد ٦٠، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (٢٠١٦).
- [25] Noori, Alireza Iran's Position in Russian's Incoherent Middle East Policy. Iran Review: <https://www.geopolitica.ru/en/article/irans-position-russias-incoherent-middle-east-policy>.
- [26] Kepel, Gilles Away from Chaos: The Middle East and the Challenge to the West, Columbia University Press, New York. (2020).

- [٢٧] رضا نذير، روسيا ترسم نفوذها العالمي من قواعدها العسكرية في شرق المتوسط، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٣٨٣٦، لندن، (٢٠١٦).
- [٢٨] اوزدمير، جاغتاني، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الابيض المتوسط، مجلة رؤية تركية، العدد ٧، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اسطنبول (٢٠١٨).
- [٢٩] الباسوسي، أحمد زكريا، تأثيرات تهديد امن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (٢٠١٨).
- [30] Sutton H I, After loss of Tartus, Russia now has no submarines in the Mediterranean, The Naval News, 05/01/(2025): https://www.navalnews.com/naval-news/2025/01/after-loss-of-tartus-russia-now-has-no-submarines-in-the-mediterranean/?utm_source=chatgpt.com.
- [31] Faucon, Benoit Lara Seligman, Russia Withdraws Air-Defense Systems, Other Advanced Weaponry From Syria to Libya, The Wall Street Journal, Dec.18, (2024) https://www.wsj.com/world/russia-air-defense-bases-syria-libya-25810db0?utm_source=chatgpt.com.
- [32] Grajewski, Nicole and Others, Understanding Russia's Influence in the Middle East After Assad's Fall, View Point, The Harriman Institute, Columbia University, (2025).
- [33] Borshechkenskaya, Anna, Understanding Russia's War on Ukraine Starts with Understanding Russia's Black Sea Politics, Policy Analysis, The Washington Institute, Washington., (2024).
- [34] Al-Ahmed, Samer Russia's military presence in post-Assad Syria: A growing security liability undermining stability, Analysis, Middle East Institute, Washington D.C, (2025).
- [35] Zhumatov, Shamail Russia hosts Syria's new foreign minister for the first time since Assad's ouster, The Associated Press, July 31, (2025) <https://apnews.com/article/russia-syria-alshibani-lavrov-foreign-minister-0061374ed46e2e1f91d6d00e729f1338>.
- [36] McMaster ,H. R., Battlegrounds: The Fight to Defend the Free World, HarperCollins Publishers, New York, (2020).
- [٣٧] القصير، ماهر بن ابراهيم، المشروع الأوراسي من الإقليمية إلى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام المتعدد الاقطاب، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، (٢٠١٤).
- [38] Harari, Michael, The Emerging Regional Security Architecture of the Middle East and Eastern Mediterranean, Occasional Paper Series, No.2, Cyprus Centre, Nicosia, (2017).
- [39] Özsglam, Muhittin Tolga Revival of Geopolitics: Russian Involvement in Eastern Mediterranean (2009-2019), Utopía y Praxis Latinoamericana Journal, Vol. 25, No10, Universidad del Zulia, Maracaibo, Venezuela, (2020).

- [40] Cook ,Ellie and John Feng, “Map Shows Syria’s Critical Role for Russia’s Africa Operations Newsweek, December11, (2024), <https://www.newsweek.com/syria-critical-role-russia-africa-operations-tartus-khmeimim-1998938>
- [41] H. U. Mergener, Michael Nitz,Russian naval operations in summer 2025, German Maritime Institute (DMI), 2025,p.2.
- [42] Elisabeth Gosselin-Malo, NATO sees Russian naval presence wane in the Mediterranean, Defense News, Dec.17, 2024: <https://www.defensenews.com/>.
- [43] Vladimir Soldatkin, Andrew Osborn and Suleiman Al-Khalidi, Syria's Sharaa tells Putin he will respect past deals with Moscow,Reuters, October 15,2025 <https://www.reuters.com/> .
- [44] Cerulli Rossella and Others, Russian Influence in the Middle East: Economics, Energy, and Soft Power, Perspective, American Security Project(ASP),Washington, D.C. (2019).
- [45] Russell, Martin Russia in the Middle East: from Sidelines to Centre Stage, BRIEFING No.630.293, European Parliamentary Research Service(EPRS), European Parliamentary, Bruxelles, (2018).
- [46] Lund, Aaron Russia in the Middle East, Paper, The Swedish Institute of International Affairs, Stockholm, (2019).
- [47] Roussos, Sotiris Russia: The Middle East and The International System, in Constantinos Filis Editor, A Closer Look at Russia and Its Influence in the World, Nova Science Pub Inc, New YORK, (2020).
- [48] Litsas, Spyridon N. Russia in the Eastern Mediterranean: Intervention, Deterrence, Containment, Domes Journal, Vol.26, No.1,Policy Studies Organization, Washington,(2017).
- [49] Pierini, Marc Russia’s Posture in the Mediterranean: Implications for Nato and Europe, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, (2021).